

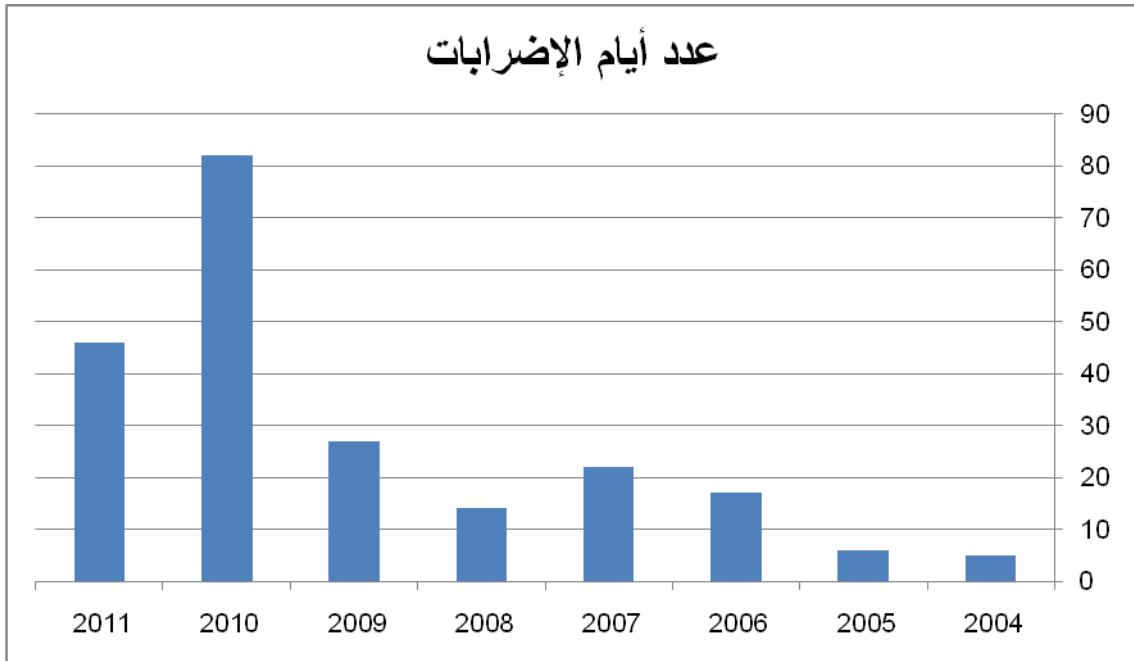
تأثير الإضرابات على سير العمل بمحاكم المملكة

شكلت الإضرابات التي خاضها موظفو القطاع عراقيل للسير العادي للعمل بمختلف محاكم المملكة بفعل الشلل الذي كان يصيب دواليب كتابة الضبط انطلاقاً من الصندوق إلى غاية تنفيذ الأحكام والمقررات القضائية.

1 - تطور مسار الإضرابات بالقطاع:

لقد كان للإضرابات التي خاضها موظفو المحاكم انطلاقاً من سنة 2004 إلى غاية 2012 تأثيرات سلبية على سير عمل المحاكم، نوردتها وفق الجدول التالي :

الإنعكاس المالي لإضراب موظفي هيئة كتابة الضبط								
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
46	82	27	14	22	17	6	5	عدد أيام الإضرابات
305213	329191	120504	54946	82379	89651	12403	9505	عدد الأيام المؤدى عنها بدون عمل
1282	1383	506	231	346	377	52	40	عدد الموظفين الغائبين سنويا موازاة بعدد الأيام الإضراب
56.16	60.57	22.17	10.11	15.16	16.50	2.28	1.75	التكلفة المالية المؤداة و بدون عمل (مليون درهم)



2- انعكاسات الإضرابات على سير العمل بالمحاكم

لقد كان للإضرابات التي نفذها موظفو المحاكم بالمملكة خلال سنوات 2009-2010-2011 تأثيرات سلبية على سير العمل بهذه المحاكم ويمكن أن نبرز ذلك انطلاقاً من عدة مؤشرات :

➤ على مستوى الجلسات :

1. تراكم الملفات، مما يكرس ظاهرة البطء وإطالة أعمار الملفات ؛
2. دخول بعض الموظفين الجلسات دون توفر الصفة القانونية وأداء اليمين القانونية مما يجعل محاضرتهم معرضة للطعن ؛
3. تمديد فترة اعتقال بعض المتهمين دون أي موجب قانوني ؛
4. عدم البت في طلبات السراح المؤقت.

➤ على مستوى الإجراءات :

- حيث إن الإجراءات والأوامر القضائية المأمور بها خاصة تلك المرتبطة بآجال قانونية لا تجد طريقها إلى التنفيذ مما يؤدي إلى التأخيرات وإعادة الإجراءات من جديد :
1. إنجاز الاستدعاءات ؛
 2. إنجاز شهادات التسليم.

➤ على مستوى الصندوق :

- إن توقف سير الصندوق يعني :
1. حرمان المتعاملين مع القطاع من ممارسة حقوقهم القانونية وتفويت فرص عليهم ؛
 2. حرمان خزينة الدولة من مداخيل هامة ، باعتباره مصلحة حيوية للتأشير على المقالات الاستعجالية ؛
 3. الحرمان من ممارسة الطعون المخولة داخل آجال يحددها القانون.

➤ على المستوى الاجتماعي :

يؤثر الإضراب على حق من أهم حقوق المواطن الدستورية وهو الحق في التقاضي من خلال التأثير على السير العادي للإجراءات والمساطر وعموما على سير الدعاوى المرفوعة من طرف المواطن ومن أمثلة ذلك :

➤ على مستوى قضاء الأسرة :

-عدم منح الأذونات بالزواج ؛
-التأثير على سير قضايا النفقة وعموما عدم انعقاد الجلسات في وقتها.

➤ على مستوى القضاء الجزري :

-تمديد فترة اعتقال المتهمين ؛
-تأخر البت في طلبات السراح المؤقت.
وإلى جانب ذلك فقد كان لهذه الإضرابات انعكاسات سلبية على مالية الدولة
في الجانب المتعلق بالمداخيل، نوضحها كما يلي :

3- التكلفة المالية للإضرابات :

